دور النُّخب في تجاوز العقبات السِّياسية والاقتصادية والاجتماعية وطرح الحلول للمعضلات

إعداد: د. عبدالسلام محمد عبدالسلام الكبّار ــ المعهد العالي للعلوم والتقنية ككلة

مقـدِّمـــــة :

تعتبر النُّخبة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، ظاهرة مجتمعية ملازمة للأجماع الإنساني، وتمثل في الوقت ذاته ضرورة تنظيميه تفرضها الخصوصية البنيوية والوظيفية للمجتمع السياسي بوجه خاص، وعليه فإنَّ نظرية النُّخبة تُعدّ من أهم النظريات لدراسة النظم السياسية وتحليلها، حيث إن طبيعة المجتمعات السياسية تبين أنَّ السلطة تمارس بواسطة المجتمع مما يحتم وجود لجنة علي شكل هيئة تتولي إدارة المجتمع وهذا ما استقر عليه التاريخ البشري في كل المجتمعات، حيث أنَّ التركيز على الأقلية الحاكمة يعود إلى بدايات الفكر السياسي إذ إنَّ البحث دائماً يتجه إلى من يحكم، أو إلى نوع النظام السياسي القائم (الحاكم)،حيث نجد أنَّ الدول المغاربية على اختلاف أنظمتها السياسية والدستورية لها سمات ثابتة، ففي كل حالة نجد الزعيم أو الحاكم يحتل مكاناً سواء كان ملكاً أو رئيساً.

فالنُّخب والتمثيل مرتبط بهذه الظاهرة، وأما تشريك النُّخب السياسية فيعتمد على جانب الولاءات أكثر منه على جانب الكفاءات.

مشكلة الدراسة :

يكتسي الإصلاح السياسي من أهمية النُّخبة السياسية ودورها في تحقيق الاستمرارية والديمومة للنظام السياسي من خلال خلق ثقافة سياسية ونقلها بين أفراد المجتمع للوصول إلى تحقيق الاستقرار السياسي من خلال خلق إصلاحات سياسية ودستورية.

وعلى هذا الأساس وفي ضوء ما تقدم من معطيات يمكن صياغة المشكلة الرئيسية لهذه الدراسة علي النحو التالي :

1ـ ((هل الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في دول المغرب العربي وفق تصور ورؤيا القيادة السياسية(النُّخبة الحاكمة)، نظراً للضغوط الممارسة على النظام السياسي ،أو أنَّ النُّخبة الحاكمة هي التي لجأت إلى الإصلاح السياسي انطلاقاً من قناعاتها ورغبتها في الإصلاح؟

2ـ ما دور النخب في تجاوز العقبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ؟

أهمية الدراسة :

النُّخبة الحاكمة تمثل العصب الحساس في النظام السياسي ويتطلب تفعيل التحول إلى ضرورة حدوث تجديد في هذه النُّخبة لتمكين النُّخب الجديدة من ممارسة العملية السياسية وهي ذات رؤية مميزة حول كيفية تطوير عملية التحول الديمقراطي والاقتصادي والاجتماعي.

أهداف الدراسة :

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وأهميتها في تحقيق أهداف عديدة متمثلة في الآتي :

1. إخضاع النُّخب في بلاد المغرب العربي للبحث العلمي لما له من أهمية ودور في الممارسة السياسية وصناعة القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وأثره على المجتمع .
2. الوقوف على الدور الحقيقي للنخب للإسهام في تجاوز العقبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وطرح الحلول للمعضلات .

3. حدود الدراسة :

اقتصرت حدود الدراسة من خلال حصرها في الآتي:

1- الحدود المكانية: تتركز الدراسة على النُّخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية بدول المغرب العربي .

2- الحدود الزمنية : وتمثلت في إعداد الدراسة خلال الفترة 2013-2018 وتتضمن هذه المرحلة ما يعرف بالربيع العربي وانعكاسه على بعض بلدان المغرب العربي .

منهج الدراسة :

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وأهدافها فإنَّ المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي والذي يهدف إلى وصف الظاهرة وتشخيصها وإلقاء الضوء علي جوانبها المختلفة بغرض فهمها وتصنيفها ومعالجتها بهدف الوصول إلى نتائج وتوصيات بهدف الكشف عن العلاقة بين متغيرات الدراسة والعوامل المؤثرة فيها .

التعريفات الإجرائية:

استخدمت لأغراض الدراسة عدة تعريفات إجرائية منها:

1. **النُّخبة السياسية**. وتتمثل في السلطة الحاكمة التي بيدها مقاليد الحكم.

2. **النُّخب الاجتماعية :** غالبا يقصد بها الطبقة العليا من المجتمع ذات الاهتمام الاجتماعي الأعلى في مجتمعهم، والنُّخبة الاجتماعية هم قادة الراي والمؤثرون فيه ويشكلون اتجاهات الراي العام وتوجهات المجتمع .
3. **النُّخبة الاقتصادية**: وهم من يتم الأخذ بآرائهم في السياسات الاقتصادية المالية منها والنقدية وغيرها .
4. **النُّخبة الثقافية**: وتمثل المفكرين والعلماء في مختلف المجالات والنشطاء في المجتمع المدني .
5. **المثقف:** هو من يقوم بكشف الحقيقة وقولها للناس بنوع من التجرد والحياد والموضوعية
6. **الإصلاح السياسي:** القيام بعملية التغيير في الأبنية المؤسسية ووظائفها وأساليب عملها وأهدافها من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي .

المحور الأول ـ مفهوم النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية ودورها في عملية الإصلاح :

1ـ مفهوم النُّخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية :

تقوم الفكرة الأساسية للنخبة على وجود أقلية صغيرة تحكم في كل المجتمعات البشرية (1) بغض النظر عن الحكومات القائمة والتي تضطلع بدور كبير في اتخاذ القرارات السياسية ،كما أنَّ هناك فيئة محكومة كثيرة العدد من الجماهير تطيع الأوامر وتنفذ قرارات الأقلية كنتيجة حتمية لبناء القوة في أي مجتمع .

وتبعا لذلك فإن هناك أربعا من النُّخب المتعارف عليها حسب النشاط الاجتماعي وكلها لها أدوار قيادية في مجال تخصصها وهي بدورها تحتوي على عدد من الخب الفرعية وهذه النُّخب هي :

1. النُّخب السياسية.
2. النُّخب الاقتصادية.
3. النُّخب الاجتماعية .
4. النُّخب العسكرية .

والنُّخبة هي التي تجعل المجتمع مترابط نفسيا وعاطفيا ويتكون من عدد من المشهورين من النجوم والفنانين والكتاب والرياضيين وغيرهم .

2ـ مفهوم النُّخبة:

ظهر مفهوم النُّخبة في إطار الجدل حول طبيعة التباين الاجتماعي في المجتمع الرأسمالي، فكان مفهوم النُّخبة بالنسبة للرّواد الأوائل إدارة لدحض بعض الأفكار التي تؤسس طبقية ، حيث تقسم المجتمع إلى طبقة حاكمة وأخري محكومة على أسس اقتصادية.

كما تشير كلمة النُّخبة إلى الأقلية التي تتمتع بمكانة مميزه في مجال اختصاصها، سواء أكانت في الميدان الثقافي، أو الاقتصادي، أو النُّخبة العسكرية، أو السياسية، وهذا راجع إلى التطور الذي عرفته المجتمعات الغربية المعاصرة، حيث لا نجد بها نخبة واحده وإنما هناك نظام مركب من النُّخب المتخصصة منها:

أولاً ـ النُّخبة السياسية:

توجد داخل كل مجتمع نخبة تمتلك السلطة بمختلف تجلياتها وتحظي بمكانة رائده، وبأدوار رئيسية بالصورة التي تمكنها من اتخاذ مختلف القرارات أو التأثير في صياغتها، وبالمقابل توجد طبقة واسعة محكومة لا تملك نفس الإمكانيات.

وبالرغم من أنَّ هذا الموضوع حُظِيَ باهتمام الكثير من الفلاسفة منذ آلاف السنين ، كأفلاطون الذي سبق وأن تحدث عن طبقة الحكماء.

كما استخدمت كلمة النُّخبة في القرن السابع عشر لتشمل الإشارة إلى فئات اجتماعية متفوقه كالوحدات العسكرية الخاصة أو الطبقات العليا من النبلاء[2]

وقد أسهمت النُّخب السياسية ـ باعتبارها أقوي النُّخب وأشدها نفوذاً ـ في الدفع بعدد كبير من المجتمعات نحو الديمقراطية والتطور والتقييم ، إلا أنَّ الأوضاع السياسية داخل الأقطار العربية تعكس الحالة المتردية التي تعيشها النُّخب السياسية في مختلف هذه الأقطار لعجزها عن قيادة أي تغيير أو إصلاح وفي الوقت الذي استوعبت فيه العديد من النُّخب السياسية في كل من إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية دروس المرحلة وحجم التحديات إلا أنَّ النُّخب العربية بفعل التهميش الذي تعانيه وحكم الطوق المفروض عليها، أو الموالاة ظلت غائبه أو مغيبة عن واقعها مما عرضها أو جعلها عرضة للوقوع تحت تأثير الإصلاحات الملغومة أو في شكل تدخلات خارجية سواء مباشرة أو غير مباشرة مثال احتلال العراق ومشكلة دارفور وغيرها من المشاكل في البلاد العربية[3].

دور النُّخب السياسية العربية في عملية الإصلاح :

تختلف الإصلاحات التي تحيل إلى النُّخبة وتتنوع بين الطليعة والصفوة وتعرف على أنها أقوي مجموعة من الناس في المجتمع، ولها مكانتها المتميزة وذات الاعتبار[4] ولها القدرة علي اتخاذ القرارات واقتراح الأفكار.

وعلى الرغم من الصعوبات التي تعترض تحديد مفهوم واضح وأساسي للنخبة بالنظر لتعدد التعريفات بشأنها يمكن القول إنَّ المصطلح يحال إلى مجموعة من الأفراد الذين يشتغلون بمراكز سياسية واجتماعية عليا داخل المجتمع تتيح لهم صناعة القرارات في مختلف المجالات أو التأثير في صياغته.

ويمكن تصنيف النُّخب تبعا لاهتماماتها والمجال الذي تشغله إلى نخب سياسية، ونخب عسكرية، ونخب اقتصادية ونخب ثقافية ومن خلال المعطيات السابقة يمكن استخلاص أنَّ النُّخب السياسية هي أقلية داخل المجتمع تتوفر على خصائص وقدرات ذاتيه وإمكانيات أخري تمكنها من قيادة المجتمع والتأثير في مساره من خلال قدرتها على صناعة القرارات السياسية.[5]

وحقيقة أنَّ معظم الأقطار العربية كانت من ضمن الدول التي انخرطت في بلورة الإصلاحات السياسية بنسب متفاوتة، غير أنَّ هذه الإصلاحات بدأت بطيئة ومحدودة من حيث فعاليتها [6] .

وتتلخص الصعوبات والاشكاليات التي واجهت هذا التحول إلى عدم وجود اجماع بين القوي السياسية العربية وضعف البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات العربية .

اسهامات الفلاسفة في مجال تطور النظريات السياسية :

تعتبر نظرية النُّخبة السياسية من أهم موضوعات علم الاجتماع السياسي ؛ لأنَّ الشواهد التاريخية ودافع المجتمعات السابقة والمعاصرة تشير بوجود أقلية حاكمة محتكره لاهم المناصب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبيدها مقاليد الأمور وأغلبية محكومة منقادة وليس لها صلة بصنع القرار السياسي بشكل عام .

وقد أسهم في هذا المجال كل من كارل ماركس وماكس فيبر في تأسيس علم الاجتماع السياسي من خلال دراستهما لتطور النظريات السياسية وصلة ذلك بالمجتمع ، إلا أنّ تطور هذه النظرية وجهت بسهام النقد للنظرية الاشتراكية فظلا عن النظريات الديمقراطية؛ لأنَّ نظرية النُّخبة تشكك بالصحة العلمية لكلا النظريتين وتبني تحليلها للنظام السياسي انطلاقاً من حقيقة القلة الحاكمة والأغلبية المحكومة ،ومن رواد نظرية

النُّخبة العالم (باريتوا) وهو يرى أنَّ النُّخبة هم أولئك اللذين يتفوقون في مجالات عملهم في مباراة الحياة وتصنيف الرائد الثاني(موسكا)أنَّ من أهم أسباب تميز الطبقة الحاكمة عن الطبقة المحكومة وهو الأخذ بالمدلول الماركسي لمعنى الطبقة إلا أنَّه يؤكد علي أهم اعتماد طبقة الحاكمين على موافقة ورضى الجماهير وهذا الطرح يقرب من نظرية النُّخبة السياسية الديمقراطية عكس ما أنتهى اليه باريتو. (7)

مظاهر التحول الديمقراطي ببلدان المغرب العربي:

تشهد اللحظة الراهنة من تاريخنا العربي المعاصر مرحلة جديدة تتسم بالتناقض بين مساراتها المتعددة بالرغم من المخاض الصعب والمتناقض وهذا يبرر أنَّ صوت الحرية والديمقراطية أضحى طاغياً على غيره في ميادين الثقافة والسياسة والاقتصاد والاجتماع؛ وذلك في مواجهة عقود طويلة من القمع والاستبداد، ومازالت تلقي بظلالها الكثيفة على امتداد الوطن العربي عبر استمرار الأنظمة الشمولية السائدة؛ لذلك تعتبر مسألة التحول الديمقراطي مسألة اجتماعية سياسية بامتياز ولايقتصر تحقيقها في مؤسسات الدولة فقط بل يجب أنْ يطال الفئات والشرائح الاجتماعية كافة المعنية تماماً بعملية التغيير الديمقراطي (8)

ثانياً- النُّخبة الاقتصادية :

تتكون النُّخبة الاقتصادية من أصحاب الأوزان المالية الثقيلة ولا تحتاج هذه الأجسام إلى اجتماعات رسمية بقدر ما تحتاج إلى تفاهمات ولقاءات تشاورية خاصة بها وهي المحرك الرئيسي لنشوء المشاريع الجديدة وفي ذات الوقت سيسهم الفريق الاقتصادي في تحريك الأوضاع وإعادة تشكيلها وحل تشابكها وحل ما يحتاجه الاقتصاد اليوم هو المحافظة على رجال الأعمال وأصحاب الاستثمارات المحلية ومحاولة جذب المستثمرين من الخارج.(9)ومع بروز معدلات النمو تبرز وتتأكد أهمية الطبقة الوسطى التي مع اتساعها تسهم في تشكيل قطاعات أوسع من شرائح المجتمع التي تظم بين طياتها رجال الاعمال والمهنيين والموظفين والمدرسين، وتلعب هذه الطبقة الدور الأكبر في عملية التحول الديمقراطي ومع تصاعد عملية النمو الاقتصادي تظهر الطبقات المتوسطة التي تعتبر المهد الحقيقي لعمليات التحول الديمقراطي.(10)

وأنَّ الأخذ بالتحول الديمقراطي لا يعني أنَّه أصبح محصنا ضد عوامل القلق والصراع الدائر بين النُّخب حيث يرتبط المجتمع بهذه النظم المختلفة عادة بمشكلات تتعلق بالاقتصاد والثقافة والتاريخ والفقر ومظاهر عدم المساواة بين أطياف المجتمع

وطبقاته وأحيانا مشاكل الديون والتضخم والضغوط السكانية نتيجة سوء الإدارة وانتشار ظاهرة الفساد بين النُّخب السياسية وهذا بدوره يتطلب المواءمة بين الهياكل الاجتماعية والسياسية للمتغيرات الاقتصادية بما يجنب النظام التعرض لمزيد من الضغوط وعدم الاستقرار الذي يمكن أن يعيق عملية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي وهذا يتطلب السماح بدور المنظمات المستقلة في مواجهة الدولة خاصة فيما يتعلق بممارسة القوى السياسية وصياغة وتطبيق السياسات إلى جانب تفعيل الجانب الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع للقيام بدوره المنوط به والعمل على التفاعل بين كل من الدولة والمجتمع في ظل علاقة تعاونية تسمح بتنفيذ برامجها التنموية، والقيام بالتوزيع العادل للموارد والحفاظ على النظام دون اللجوء للعنف، والوسائل القهرية التي تحد من هذه التنظيمات[11]

وتتجلى أمامنا الصورة بأوضح أبعادها في افتقاد الإنتاج الاقتصادي لبنته وآلياته الحديثة من حيث تفاقم الأزمة الاقتصادية نتيجة عدم الاستغلال الأمثل لموارد الثروة الوطنية في بلدان المغرب العربي وطغيان الفساد الإداري في المؤسسات التي تسيطر عليها السلطات القائمة، والضعف الواضح للضمانات القانونية اللازمة لاستثمارات القطاع الخاص وعدم اهتمام القطاع العام بإنشاء المشاريع الاقتصادية الإنتاجية والتكالب على المشاريع الربحية ذات المردود السريع، بالإضافة إلى تهرب هذا القطاع من استحقاقاته والمتمثلة في التهرب الضريبي ،ومما ساعده علي ذلك تغلب النزعة الاستهلاكية في مجتمعات تعاني من محدودية الإنتاج الزراعي والصناعي مما أسهم في تفاقم الأزمات المتلاحقة مثل انتشار البطالة، وانتشار ظاهرة الفقر المدقع، والأوضاع المعيشية البائسة، وعدم قدرة المواطنين على تلبية احتياجاتهم واحتياجات أبنائهم وأسرهم المادية في أبسط مستوياتها كل ذلك يتطلب المضي قدماً في دعم المشروعات الاقتصادية الصغرى والمتوسطة للتنمية الاقتصادية ومعالجة قضية البطالة في الوطن العربي والتوجه نحو إقامة المشارع المشتركة، والتكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي والتعاون العلمي والتقني عربيا في مجال التنمية البشرية .

تأثيرات العولمة على الاقتصاد ببلدان المغرب العربي:

لقيت العولمة الاقتصادية اهتماما بارزا في الآونة الأخيرة بعد أنْ أصبحت تستند لاتفاقيات دولية تعقد بإرادة الدول أو توجهها مؤسسات و منظمات دولية وشركات متعددة الجنسية تخضع لسيطرة بعض الدول المتقدمة، وتجر الاقتصاد

العالمي نحو العولمة وتحويل العالم إلى سوق عالمية واحده وفي ظل استعادة النظام الرأسمالي لهيبته وربط الاقتصاد الوطني للدول بالاقتصاد العالمي وتحرير التجارة وفتح الأسواق وتنامي عمليات الإنتاج سواء من السلع والخدمات ورؤوس الأموال .

والعولمة الاقتصادية تضع الدول العربية أمام تحديات يتطلب منها وضع أساليب فعالة لمواجهتها وتبني برامج عمل لإصلاح أوضاعها الاقتصادية والمالية والإدارية وتلبية متطلبات التنمية والتكامل الاقتصادي العربي وأعباء السوق العربية المشتركة ضرورة حياتية تفتضيها الظروف الراهنة[12]

ثالثاـ النُّخبة الاجتماعية :

مع تزايد قوة نفوذ المجتمع المدني في دول المغرب العربي أصبح هذا المجتمع يعد سبباً قوياً في عملية التحول الديمقراطي بفعل الضغوطات الممارسة من قبله لإعادة قواعد اللعبة السياسية باتجاهها الصحيح في إدارة العملية السياسية بالدولة وعلى المستوى الفردي فإنَّ تزايد التعليم والثقافة أمدت الجماهير بالمعلومات والمعرفة والمهارة والحوافز لمواصلة الإصلاحات الديمقراطية إلا أنَّ ذلك يذكرنا بمرور المجتمعات العربية في فترة الربيع العربي بجملة من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية [13].

وأصبحت النُّخب الاجتماعية تلغب دوراً مهما وأساسياً في صناعة التغيير وإحداث التحولات اللازمة من ناحية تحقيق الإصلاح وتقوم عليها دون غيرها من مكونات المجتمع مسؤولية مجابهة الواقع المتسم بالفساد والاستبداد وقيادة جمهور الناس في المجتمع نحو تحقيق أهداف الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي حيث إنَّ النُّخب الاجتماعية وبما تملكه من وعي وبصيره ودراية تكون مؤهله أكثر دون غيرها لمعالجة مواطن الخلل والضعف في المجتمع والقيام بتطويرها والارتقاء به حيث تزدهر العدالة ويتحقق الرفاه للمجتمع والمجتمعات التي لا تقوم النُّخب الاجتماعية فيها بدورها وستظل تعاني طويلا وسيدفع أبناؤها فاتورة الإهمال من قبل النُّخب لها عكس تلك المجتمعات التي قامت النُّخب الاجتماعية بدورها الفاعل ، حيث نجدها حققت الكثير من الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في مجتمعاتها [14].

عليه فأنَّ التدرج الاجتماعي يعد مظهرا من مظاهر المجتمع الحديث والتفاوت الطبقي وسيلة تؤكد أنَّ أكثر الأوضاع الاجتماعية أهمية هي تلك التي يشغلها أكثر الأشخاص كفاءة وهناك عوامل عديدة تظهر أهمية التدرج الطبقي من جهة

النظر الوظيفية فالأوضاع الاجتماعية العليا تتطلب مؤهلات وكفاءات خاصة وتدريبات معمقه لا تتاح إلا للقلة من الأفراد، وتصبح الندرة النسبية سببا من أسباب التباين الطبقي وتتمثل تلك المعايير التي تقوم عليها تصنيفات الطبقات الاجتماعية في ثلاثة معايير أساسية، تصنيف يأخذ معايير الدخل ونمط الاستهلاك وأسلوب الحياة عموما، وتقسم الطبقات في المجتمع إلى ثلاث طبقات عليا ، ومتوسطة ، وكادحه ، وتصنيف يقوم علي معايير سياسية ومؤسسيه ويقسم الطبقات في المجتمع إلى ثلاث: حاكمة، ومتوسطة، وكادحة، وتصنيف ماركس يقوم علي العلاقة بوسائل الإنتاج ويقسم الطبقات في المجتمع إلى ثلاث: البرجوازية وبرجوازية صغيرة ومتوسطة كادحة.(15)

تأثيرات النُّخب الاجتماعية في المجتمعات :

تلعب النُّخب الاجتماعية دورا مهماً من حيث قدرتها على التأثير في المجتمع والسلطة من خلال:

1. قدرتها على صناعة الراي العام وإيجاد اتجاهات جديدة في حركة الوعي في المجتمع.
2. قدرتها علي التأثير في الرأي العام وتحريكه في الاتجاهات التي تري النُّخبة أهمية الحركة باتجاهها لتحقيق أهداف الإصلاح والتغيير الاجتماعي أو السياسي والاقتصادي.
3. قدرة النُّخب علي التعبير عن آلام وطموحات وتطلعات المجتمع بشكل فعال ومؤثر في سبيل النهوض بالمجتمع وإصلاحه.

الجانب الأمني:

لقد حاصرت الدولة الأمنية ولا تزال الطموحات الشعبية والوطنية لبناء مقومات التحديث والحداثة في العديد من الأقطار العربية ومارست عملية القمع تجاه اشكال الحراك الثقافي والسياسي والمدني كافة ، وامتنعت عن السماح لمنظمات وهيئات المجتمع المدني وفي مقدمتها منظمات وجمعيات حقوق الإنسان في أن تتشكل بصوره قانونية، وأحكمت القبضة الأمنية المتشددة على تكويناتها الأولي ومازالت الأجهزة الأمنية تمارس سياسة الاقصاء إزاء المنظمات الثقافية والحقوقية والقيام بعمليات الاحتواء للهيمنة عليها وتوجيهها للانحراف عن مسارها وأهدافها النبيلة التي أنشئت وقامت من أجلها وذلك عبر ممارسات القمع والاعتقال ومنعها من ممارسة نشاطها المحدود والمتواضع في مجتمعات تشكو من التخلف كحالة عامة وقائمة .

المور الثاني ــ دور النُّخب في تجاوز العقبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وطرح الحلول للمعضلات :

أولاً ـ العقبات التي تواجه النُّخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية :

حيثما تواجدت النظم غير ديمقراطية تواجه أزمات اقتصادية مما يسبب في عدم شرعيتها ويعرضها للمزيد من عوامل عدم الاستقرار ، هذا وقد يكون مدخلا مناسبا لدفع النظام إلى التحول الديمقراطي تدريجيا ،حيث أدي احتكار الدول في بلدان المغرب العربي للفضاء السياسي والاقتصادي إلى فشل عملية التنمية الاقتصادية، ومع تراكم الضغوطات نحو تغيير السياسات نحو الإصلاح ما دفع هذه الدول إلى بعض المرونة بإفساح المجال للقطاع الخاص بالمشاركة في عملية التنمية بالرغم من تأخر هذه التوجهات إلا أنها أسهمت في حل هذه الأزمة نتيجة التأثير السلبي لعامل التنمية الاقتصادية بدرجات متفاوتة مما خلق أزمات اقتصاديه هددت النظم القائمة .

والمتتبع لتسلسل الأحداث في بلدان المغرب العربي يلاحظ أنَّ هناك دورا ملموسا لهذه النُّخب وهل دورها إيجابي أو سلبي غير مؤثر علي مجريات الأمور ؟

ومن خلال طرح هذا التساؤل على العامة نجد أنَّ آراءهم غير وافية وغير شاملة وإنَّما تتركز علي جزيئات ونقاط في حاجة إلى التفصيل والشرح ومن الملاحظ أنَّ دور النُّخبة يرتكز علي الجانب السياسي والافراد والمجموعات المؤثرة في المجتمع حيث توجد في المجتمع نخب متعددة الاختصاصات وكل من هؤلاء النُّخب متخصص ومبدع في مجاله أي مجال عمله وتخصصه .

المفترض أنَّ تكون هذه النُّخب مثالية في أداء مهامها أخلاقاً واجتهاداً بدافع الانتماء، والمجتمع المثالي يقوم على النُّخب التي تحدد مواصفات المجتمع والتي تعمل على رفعه بمواصفاتها المتعددة وعناصرها المتكونة من المهندسين والمقاولين والعمال ورجال الأعمال وغيرهم .

أما في المجال الاقتصادي فنجد أنَّ المعوقات تنحصر في الآتي[16]:

1. زيادة عدد السكان العشوائية الناتجة عن ثقافة اجتماعية تحتاج إلى تصحيح وتصويب للمفاهيم القائمة من خلال الترشيد والتوجيه .
2. عدم وجود بيئة جاذبة للاستثمار حيث إن الاهتمام بمفهوم تشجيع الاستثمار والاهتمام بالبنية التحتية يعتبر من اهم الوسائل التي من شأنها تحقيق التنمية الاقتصادية ،وتوفير فرص العمل المختلفة لتشغيل العاطلين عن العمل بالإضافة

إلى القدرة على استغلال الموارد المتاحة للإنتاج وتحقيق الأرباح تسهم في دعم الاقتصاديات الوطنية .

3. انخفاض مستوى العامل البشري وهذا يتطلب بذل المزيد من الجهد في تحسين مخرجات التعليم على اختلافها من خلال الاهتمام بالجامعات والمدارس والمعاهد والكليات ومراكز البحث العلمي.
4. عدم القدرة علي إيجاد الحلول المبتكرة ويظهر ذلك في الدول التي تعتمد علي الوسائل التقليدية لأداء عملها مثل اعتما الكثير من الدول علي الموارد الطبيعية كالنقط وغيره .

أمَّا في المجال الاجتماعي فتنحصر معوقات النُّخب الاجتماعية في تقصيرها بما أنيط بها وعدم نحملها لمسؤولياتها في التصدي للفساد وعوامل الانحراف والانحطاط الذي أدى إلى استشراء هذه الظواهر والتي ستصل مستوياتها لدرجة قد تهدد وجود المجتمع بأكمله.

ثانيا ــ دور النُّخب في إيجاد حلول لدولها لتجتاز أزماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية :

تسعى النُّخب على مختلف أطيافها في بلدان المغرب العربي إلى أن تسهم ولو بالقدر البسيط وفق إمكانياتها، والمساحة الضيقة التي أوكلت لها للقيام بالإصلاح كل في مجاله وتخصصه وإمكانياته من أن تتبنى هذه النُّخب استراتيجية وطنية تضمن تحقيق إصلاحات عميقة في بيئتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ويتأتى ذلك من خلال التفكير بشكل إيجابي عند مواجهة اية مشكله وعقبة والعمل على تخطيها بكل سهولة ويسر وأن يتم تجاوز هذه العقبات في بدايتها ومراحلها الأولي بحسن اختيار النُّخب للبدائل الرئيسة للنجاح وتخطي العقبات والاعتماد على الخبرات السابقة في مواجهة اية عقبة فالعقبات والأزمات تختلف من واحدة إلى أخرى وينحصر دور النُّخب المختلقة في الآتي:

1. رسم الأهداف بما يفي بمتطلبات وتطلعات الشعوب نحو الديمقراطية .
2. بناء الشخصيات الخاصة وتطويرها.
3. العمل على تطوير المجتمع عن طريق التغيير الاجتماعي .
4. اختراع وإيجاد الوسائل التصويرية .
5. تحديد العلاقات بين مكونات المجتمع المختلفة .
6. بناء الشخصيات الخاصة وصقلها .

7. خلق الثروات الضرورية وتطويرها .
8. تأسيس منظومات القيم وحمايتها وتطويرها .
9. وضع الحدود والضوابط وتحديد الجزاءات.

الخاتمة :

كل هذا وذاك جعل الدول المغاربية تولي الاهتمام بالأبعاد الاقتصادية للتحول الديمقراطي وتعطي لها حيزا متناميا من شغل المحللين السياسيين في إطار إسناد الكثير من الأدبيات إلى منهج الاقتصاد السياسي أحد أهم المناهج المعاصرة في التحليل السياسي ، بحيث يشير إلى التفاعل بين كل القوى الفاعلة في المجال السياسي والاقتصادي في المجتمع المغاربي

من خلال ما تقدم يمكن القول إن النُّخب في بلدان المغرب العربي مارست أدوارا مؤثرة في العديد من المستويات وذلك حسب المستوي والاختصاص كالآتي :

1ـ على المستوى السياسي يتضح دور النُّخب في بلدان المغرب العربي في هذا المجال كانت أكثر فعالية من النُّخب الأخرى لما تحظي به من علاقات متميزة بالسلطة الحاكمة في أغلب بلداننا المغاربية كون هذه النُّخب هي وليدة السلطة وتعمل في إطارها السياسي ومستفيدة من الامتيازات التي تمنح لها ،كما تتميز هذه النُّخب بكونها اكثر نشاطا من غيرها في عملية المشاركة في صنع القرارات السياسية داخل المجتمعات التي تنشط بها .

2ـ على المستوى الاقتصادي هذه النُّخب نشطت في المجالات الاقتصادية والتجارية من خلال علاقاتها المتميزة التي انشأتها مع الطبقة الحاكمة عن طريق رجال الأعمال والشركات التجارية والمؤسسات الاقتصادية العامة والتي تعود بالنفع المتبادل عليها ، فنظرا لسيطرة الحكومات علي عوامل الإنتاج وموارده يبرز دور النُّخب الاقتصادية من خلال الاستفادة من هذه الموارد وتحويلها إلى فائدة مشتركه بين الطرفين.

3ـ على المستوى الثقافي أسهمت هذه النُّخب في إصدار العديد من الكتب والمجلات والتي كان لها الأثر الكبير في توعية المواطن وتثقيفه وفق رؤيا وتوجهات الطبقة الحاكمة .

1. علي المستوي العسكري من المتعارف عليه أن مهمة الجيوش هو حماية الدول من التهديدات الداخلية والخارجية والبعد عن الأدوار السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

عليه يمكن استخلاص طبيعة العلاقة بين النُّخب السياسية والحكومات هي علاقة تكاملية لأن الأنظمة لا تسمح للنخب السياسية بممارسة دورها الفعلي باستقلالية، ولهذا تحاول هذه النُّخب الحفاظ علي إقامة علاقة تكاملية مع الأنظمة بدل التصادم معها ؛ لأن تلك الأنظمة دائما ما تفتك وتنكل بالفئات التي تحاول التأثير والتغيير في مجتمعها وتوقف نشاطها أو تصادر دورها وصحفها وعند وجود تعارض بينها تقوم الأنظمة بحملات اعتقال واسعة بحق الصحفيين السياسيين والساسة المعارضين. حيث إنَّ تحقيق الاعتدال وخاصة في المجتمعات المتنوعة والتي تعاني من عدم الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي تحتاج إلى نخبة متميزة بخصائص ومؤهلات تمكنها من تحقيق الانسجام والترابط بين أبناء الدولة الواحدة المتنوعة دينيا وقوميا وسياسيا وثقافيا ،ومن هنا يأتي دور النُّخب في المجتمع سواء كانت نخبا سياسية أو دينية أو اجتماعية في قيادة الأمة نحو الأمن والاستقرار ، والاعتراف بالرأي الآخر المختلف عنه وهذا ما نحتاجه في المرحلة الحالية ...

هوامش البحث:

1. محمد علي محمد ، أصول علم الاجتماع السياسي-مصر –دار المعرفة الجامعيه-ط1،.1999م
2. النخبة والمجتمع تأليف: ت. بوتو مور ترجمة :جورج جحـــا الناشر :المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت الطبعة: الثانية 1988
3. ينظر محمود محمد الناكوع ،ازمة النخبة في الوطن العربي-(ط1) 198مصر،
4. ادريس لكريننى. النُّخب السياسية العربية وقضايا الإصلاح –مجلة الديمقراطيه،مركز الاهرام،مصر السنة السابعة العدد -22 يناير 2007م ..
5. ينظر محمد سعد أبو عامود. التحول الديمقراطي وإشكالياته في البلاد العربيه،مجلة الديمقراطية السنة التاسعة العدد 33 يناير 2009.
6. [1] نت/
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Mnfsia15/PoliticalE/sec01.doc_cvt.htm
7. ينظر التحول الديمقراطي والدولة الحديثة", بقلم غالب عمر ,شبكة فولتير 13 , (نوفمبر) 2005, www.voltairenet.org/article130913.htm
8. عبدالقادر ورا شد القيصي ، الراي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات / مكتبة الآداب 2004م .
9. يوسف محمد ضمرة، الإحباط لدى النُّخب الاقتصادية والمالية مارس 2008م
10. ينظر احمد ثابت، التحول الديمقراطي في المغرب(ط1؛القاهرة :مركز البحوث والدراسات السياسية)،.1994 (مقال)
11. احمد عبدالعزيز،هاسم زكريا،م.فراس عبد العزيز ،العولمة الاقتصادية وتأثيراتها علي الدول العربية مجلة الإدارة والاقتصاد عدد 86 سنة2011م
12. ثناء فؤاد عبدالله. اليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي- بيروت-مركز دراسات الوحدة العربية طبعة 2 ستة 2004م .
13. راشد الراشد مقاله بعنوان دور النُّخب الاجتماعية في الإصلاح 2017/10/23م
14. محمد نبيل الشيمي مجلة الدراسات الاستراتيجية المركز الديمقراطي العربي، برلين – المانيا ،2006/1/27م
15. .ديمة أمين صحيفة ميسلون صحيفة الكترونية مقال ص2016/7/9/3م.
16. يحي تقي الدين ،الاتصال وإدارة الازمات ،المنتدي السابع للجمعية السعودية للأعلام والاتصال 2016.